يلبي احتياجات سوق العمل ويساوي بين القطاعين الحكومي والخاص لتشجيع عمالتنا الوطنية على الانخراط في "الخاص"

"الشؤون": قانون العمل مُنصف ويمنح أصحاب الأعمال والعمال حقوقهم

المنصور: جميع النصوص تتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية

الدوسري: يعالج المستحقات المالية للوافدين في حالتي الإقالة أو الاستقالة

بشرى شعبان

أكد الوكيل المساعد لقطاع العمل منصور المنصور ان الوزارة عندما بادرت لإعداد قانون العمل اخذت بعين الاعتبار النصائح والملاحظات التي قدمتها منظمة العمل الدولية وحرصت على ان يكون القانون متوافقا مع المعايير والاتفاقيات الدولية.

وقال: القانون اكتمل وجميع النصوص الواردة فيه لا تتعارض مع الاتفاقيات الدولية الموقع عليها من قبل الكويت.

ورأى المنصور ان القانون الجديد للعمل في القطاع الأهلي ينصف ويعطي أصحاب الأعمال والعمال حقوقهم وهو يلبي جميع احتياجات سوق العمل، كما انه يعالج جميع المشاكل ويتابع حقوق العمال.

وعن انشاء هيئة مستقلة لشؤون العمل أكد المنصور انها الطريق الصحيح لتنظيم سوق العمل في الكويت وتعالج جميع الملاحظات، وعن التعويضات للعمالة اوضح ان القانون يعطي كل ذوي حق حقه.

وعن بدء الإعداد باللائحة التنفيذية للقانون قال ان فور صدور القانون سنجتمع في قطاع العمل ونعمل على اعداد اللائحة التنفيذية لجميع النصوص التي تحتاج لذلك.

بدوره رأى الوكيل المساعد للشؤون القانونية ورئيس اللجنة المكلفة بمتابعة ومناقشة قانون العمل في مجلس الأمة جمال الدوسري ان القانون يلبي جميع احتياجات سوق العمل وينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وهو يساوي بين القطاعين الحكومي والخاص لتشجيع العمالة الوطنية على الانخراط في القطاع الخاص.

ورأى ان القانون متجدد كليا وهو على تكامل مع جميع المعايير والنصوص القانونية الدولية ولا يتعارض اطلاقا مع الاتفاقيات الدولية.

وأكد ان جميع اطراف العمل

منصور المنصور

جمال الدوسري

شاركوا في المناقشة والاعداد وخرجنا بقانون متكامل.

وعن ملاحظات ممثل منظمة العمل الدولية اكد الدوسري انها ملاحظات متكررة اما بشأن العمالة المنزلية فلها وضع خاص وتعالج بشكل مختلف وسيكون لها قانون مستقل.

وأكد الدوسري ان انشاء الهيئة المستقلة وفق القانون يجب ان تتم خلال سنة وعلى ان تعمل الوزارة على اعداد اللائحة التنظيمية الادارية للهيئة خلال هذه السنة.

وأكد الدوسري ان جميع القرارات واللوائح الصادرة عن وزارة الشؤون بشأن تنظيم العمل ستبقى سارية اذا لم تتعارض مع القانون الجديد، موضحا ان اللجنة العليا المسؤولة عن تنظيم اوضاع العمالة في القطاع الأهلي ستعقد اجتماعا لها فور صدور القانون لوضع اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة للتنفيذ والتي تصدر عن وزير الشؤون.

وعن صرف التعويضات ومدى معالجتها في القانون الجديد أوضح الدوسري ان القانون عالج مسألة المستحقات للعمالة الوافدة وفق شرائح بالنسبة للاستقالة اذا لم يمر ثلاث سنوات على العمل في الشركة أو المؤسسة وتقدم العامل بالاستقالة فلا يحق له أي تعويض.

ومن 3 الى 5 سنوات يحق له نصف المستحقات ومن 5 الى 10 سنوات يحق له ثلثا المكافأة وبعد الـ 10 سنوات تكون المكافأة كاملة.

اما في حالة الاقالة او الاجبار على الاستقالة لأي سبب فانه يستحق العامل جميع مستحقاته دون تجزئة بغض النظر عن المدة الزمنية التي قضاها في المؤسسة.

وأكد ان الوزارة تبذل قصارى جهدها لحل مشكلة سوق العمل وتشجيع المواطنين على الانخراط في العمل بالقطاع الأهلي.

خلال ندوة نظمتها جمعية حقوق الإنسان حول بحث قانون العمل

الهارون: الحكومة أقرت قانون العمل للتخلص من الانتقادات ونأمل إلغاء نظام الكفيل قريباً

بشرى شعبان

اعتبر ممثل منظمة العمل الدولية في الكويت ثابت الهارون انه لا يجوز اصدار قانون يخالف الاتفاقيات الدولية، وتساءل عن اسباب عدم اخذ التعديلات المرفوعة من منظمة العمل الدولية بالاعتبار.

وقال في ندوة نظمتها جمعية حقوق الانسان حول «أوضاع العمالة الوافدة في الكويت» وتحولت الى مناقشة لقانون العمل بعد اقراره في مجلس الامة ان هذا القانون للأسف ستوجه له الانتقادات، وكان أملنا كبيرا في اخذ ملاحظات مكتب منظمة العمل الدولية في الاعتبار وأهمها العمالة المنزلية، لكن للاسف لم يؤخذ بها.

وأضاف: علما ان الكويت على المستوى الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني سعت وتسعى ليكون القانون وفق قواعد المعايير الدولية واحترام الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومة. لكن هذه الاتفاقية غائبة عن المجتمع.

وأشار الهارون الى انه قبل 10 سنوات وعندما كان رئيسا لاتحاد عمال الكويت تقدم بمشروع قانون عمل للنواب وناشدهم كسلطة تشريعية المبادرة بعرض المشروع على مجلس الامة، لكنهم للاسف تأخروا وأتت المبادرة من الحكومة وطرحت مشروع القانون الذي اقر امس. كما انها وضعت في الخطة الخمسية وضمن أولويات عملها نظام الكفيل وقانون العمل.

ورأى انه قبل اصدار القوانين لابد من ان تحتل الثقافة الاولوية وان تعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشرها في المجتمع لنبرهن على ان الشعب الكويتي يحترم حقوق الانسان ويطبق القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة التنفيذية بالاخص المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.

وتساءل: هل سبب عدم ملاحظات منظمة العمل الدولية لاعتقاد البعض ان قانون العمل في القطاع الاهلي لا يمس الكويتيين، وهل هو وضع فقط للوافدين انه اعتقاد خاطئ، لأنه لابد للقوى العاملة الوطنية تأخذ دورها وتشارك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى القطاع الخاص ان يراعي مخرجات التعليم.

ثابت الهارون وعوض المطيري خلال اللقاء (أنور الكندري)

ورأى ان اقرار قانون العمل يؤكد اصرار الحكومة على التخلص من الانتقادات بأي شكل من الاشكال، لكن للاسف ستبقى هناك بعض الانتقادات.

ورأى ان مشكلة العمالة في الكويت ليست في وجود القوانين لأن القانون السابق، وعلى الرغم من كل ما يقال عنه، الا انه ليس سيئا، بل العبرة في التنفيذ والوعي الاجتماعي، وأعرب الهارون عن امله في ان يلغى ما يسمى بنظام الكفيل بأسرع وقت ممكن، لأنه وصمة عار على المجتمع.

وبدوره رأى مسؤول الشؤون الثقافية والاعلام في اتحاد عمال الكويت عوض المطيري ان قانون العمل ساوى في الاجازات ما بين القطاع العام والخاص، وركز على انشاء مؤسسة عامة لاستخدام العمالة الوافدة وهي المسؤولة عن العمالة القادمة لسوق العمل المحلي وان الميزات التي منحت للعمالة الوافدة سيشعر بها العامل بمجرد بدء التطبيق.

واضاف المطيري ان اعتماد قانون العمل هو انجاز رغم انه من الممكن الا يلبي الطموحات وهو بالفعل ناقص لانه لم يشمل العمالة المنزلية، لكنه مهم وقد شارك في اعداده جميع اطراف العمل واذا ما طبق بشكل جيد فسيعالج الكثير من مشاكل سوق العمل، مشيرا الى عدم وجود لما يسمى بنظام الكفيل في النصوص والقوانين في مادة واحدة من قانون الهجرة وهي اذا كان الكفيل محكوما بالابعاد يطلب كفيل او ضامن.

واكد ان الاتحاد متفائل بوجود القانون الجديد الذي سيخدم السياسات التنموية للدولة ويساعد في تنظيم سوق العمل وفق اسس سليمة.

واضاف ان المساواة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الاجازات سيشجع العمالة الوطنية للالتحاق بسوق العمل في القطاع الخاص. وتمنى المطيري ان يصار بأسرع وقت لمعالجة مشكلة العمالة المنزلية ووضع تشريعات تحميها وتصون حقوقها، لان اعتماد عقد عمل لا يفي بالغرض.

العبرة ليست في القوانين

أوضح ثابت الهارون ان العبرة ليست في القوانين، بل في تفعيلها وتنفيذها، وقانون العمل السابق وان كان فيه بعض التناقضات مع الاتفاقية الدولية، الا انه كان مطبقا.

وأوضح ان وفود من منظمة العمل الدولية زارت الكويت واطلعت على المشروع وذهب خبير قانوني الى جنيف واستعرض القانون، وعلى اساسه تم تعديل بعض المواد ورفعت الى مجلس الامة، ولكن للاسف لم ينتبه لها بسبب ازدحام الساحة الكويتية بالتطورات السياسية ومسألة الاستجوابات، ولكن هذه الملاحظات ستبقى قائمة وسنعمل على تعديلها.

ودعا الهارون الى ضرورة الاسراع في اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر، لكن تنأى الكويت بنفسها عن أي شبهة أو اتهام في أي مؤسسة أو جهة دولية.

أكد أن القانون سينظّم علاقات العمل في القطاع الأهلي بين العمال وأصحاب العمل

الغبيشان: القانون يحمي العمالة الوطنية والوافدة من مختلف أساليب الظلم والاستغلال

أسامة أبوالسعود

عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت خالد الغبيشان مؤتمرا صحافيا بارك فيه بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي بعد موافقة مجلس الأمة والحكومة عليه في المداولتين.

وقال الغبيشان: انه أخيرا وبعد طول انتظار، اقر مجلس الأمة قانون العمل الجديد في القطاع الأهلي. وأضاف: انه انجاز تاريخي مهم عملت الطبقة العاملة الكويتية وحركتها النقابية منذ زمن طويل لتحقيقه، وهانحن نحتفل اليوم بإقرار هذا القانون، مختتمين بذلك مرحلة قاسية من المفاوضات والنقاشات والمذكرات وغيرها من المساعي التي أدت جميعها الى الوصول الى هذه النتيجة الطيبة.

خالد الغبيشان خلال المؤتمر الصحافي (كرم دياب)

وأردف الغبيشان: «ويكفينا فخرا ان نقول ان السنوات الـ 4 الماضية كانت هي السنوات الحاسمة في تلك المسيرة الطويلة، حيث تمكنا من وضع الصيغة الاخيرة التي تم الاتفاق عليها بين فرقاء الإنتاج الثلاثة، ودفعنا بها الى مجلس الوزراء، الذي اقرها ورفعها بدوره الى مجلس الأمة.

ثم تمكنا من إدخال العديد من التعديلات والتحسينات على تلك الصيغة خلال مناقشتها في اللجان النيابية المختصة قبل تقديمها الى الجلسة العامة لإقرارها في المداولة الاولى، ومن ثم كانت لنا جولة جديدة من المساعي والتدخلات مع اللجان والنواب ومختلف الجهات المعنية الأخرى، والتي أثمرت إقرار القانون بصيغته النهائية، وهو ما نعتبره انجازا تاريخيا كبيرا لنا وللطبقة العاملة والحركة النقابية ولشعبنا بصورة عامة. وشدد على ان هذا القانون سينظم علاقات العمل في القطاع الأهلي بين العمال وأصحاب العمل لسنوات طويلة مقبلة.

ولهذا عملنا ما بوسعنا لكي نجعله مبنيا على أساس نظرة مستقبلية تأخذ بالاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقع حصولها على المدى البعيد. كما انه سيشمل في أحكامه كل العاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك العمالة الوطنية التي من المتوقع ان تزداد نسبة تواجدها في هذا القطاع بناء على السياسة التي تتبعها الدولة في هذا المجال. وقال «لقد تمكنا من خلال هذا القانون الجديد ان نحقق عددا كبيرا من المكتسبات المهمة التي تطال مختلف فروع وفصائل الطبقة العاملة، وأهمها حماية حقوق ومكتسبات عمالتنا الوطنية ومنحها المزيد من التقديمات الاقتصادية والاجتماعية التي تشجعها على الانخراط أكثر فأكثر في القطاع الأهلي. وكذلك حماية العمالة الوافدة من مختلف أساليب الظلم والاستغلال التي تتعرض لها، وضمان حقها في العمل اللائق، وظروف العمل المناسبة، والحماية الاجتماعية الضرورية للشعور بالاطمئنان وتقديم المزيد من العطاء في العمل. كما حققت الحركة النقابية الكويتية ايضا مكتسبات عديدة في هذا القانون الجديد، أهمها استمرار الضمانة التشريعية لوحدة الطبقة العاملة في إطار اتحاد عمالي عام واحد في البلاد، اضافة الى حق التفرغ النقابي، والإجازة مدفوعة الأجر للمشاركة في الأنشطة النقابية الثقافية والتنظيمية داخل البلاد وخارجها. وشدد على ان الاتحاد العام لعمال الكويت، إذ يهنئ شعبنا الكويتي وطبقته العاملة وحركتها النقابية وجميع المقيمين والعاملين على ارض الكويت بهذه المناسبة السعيدة، لا يسعه إلا ان يتقدم بالشكر والتقدير لكل الذين شاركوا وساهموا في تحقيق هذا الانجاز الكبير، سواء في مراحل مناقشته الاولى بين أطراف الإنتاج الثلاثة، او بعد انتقاله الى مجلس الوزراء، او في مراحل إقراره الاخيرة في مجلس الأمة.

وتابع قائلا «نتوجه بعظيم الشكر والتقدير والاحترام لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، الذي لولا حكمته وبصيرته وبعد نظره، ونهجه الايجابي في قيادة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتوجهاته الإنسانية للحفاظ على حقوق ومصالح ومكتسبات كل الفئات الشعبية ضمن نظام تشريعي يضمن العدالة والمساواة للجميع، لما كان لهذا القانون ان يبصر النور، وان تنعم الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وكل فئات العاملين والمقيمين على ارض الكويت الطيبة بأحكامه العادلة، ونخص بالشكر والتقدير الحكومة مجتمعة وسمو رئيس مجلس الوزراء على وجه الخصوص، للدور الكبير الذي لعبوه من اجل دفع عجلة العمل على إقرار هذا القانون، انطلاقا من إدراكهم لأهميته في إحلال السلم الأهلي في مجتمعنا الكويتي، وتأثيره الكبير على حماية الوحدة الوطنية والتلاحم بين مختلف فصائل الشعب. ونتوجه بكلمة شكر عميق للدكتور محمد العفاسي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ووكيل الوزارة، والوكيل المساعد للشؤون القانونية، وأركان الوزارة جميعا، على الدور الهام الذي لعبوه جميعا من اجل الوصول الى هذه النتيجة الهامة، وعلى دعمهم المتواصل لقضايا الطبقة العاملة والحركة النقابية بصورة عامة.

إلزام إحدى الشركات بدفع الرواتب المتأخرة لعمالتها "المضربة" خلال أسبوع

بشرى شعبان

تجمهر مئات العمالة في إحدى شركات القطاع الخاص أمام مركز ميكنة وزارة الشؤون في الجابرية لمناشدة الوزارة بإنصافهم لعدم قبض رواتبهم منذ أكثر من 6 اشهر واجتمع ممثلون عن هذه العمالة مع الوكيل المساعد لقطاع العمل منصور المنصور الذي أكد في تصريح صحافي ان «الشؤون» أجرت اتصالا مع الشركة واستدعت ممثلين عنها وعقدت اجتماعا معهم بحضور وفد من العمالة المضربة وتبين ان منذ شهرين لم تقبض العمالة رواتبها بسبب تأخر بعض الجهات الحكومية عن دفع المستحقات للشركة و«الشؤون» ستقوم بمخاطبة الجهات الحكومية للإسراع في دفع المستحقات للشركة.

واكد ان الشركة لديها أكثر من 20 إنذارا لكن للأسف لم تستجب وتبادر لمعالجة الوضع، الأمر الذي دفع الوزارة الى إلزام الشركة بدفع الرواتب خلال أسبوع وإلا ستقع تحت طائلة المحاسبة القانونية.

وأوضح المنصور ان لجنة من الوزارة ستقوم بزيارة ميدانية لسكن العمال للتأكد من مدى توافقها مع المواصفات القانونية لاتخاذ اللازم بشأنه. بدوره أوضح ممثل العمال انه منذ فترة طويلة لم تلتزم الشركة بتسديد الرواتب وبعدما أقفلت أبواب الشركة بوجهنا طرقنا باب وزارة الشؤون لإنصافنا وتم الاتفاق على ان تقوم الشركة بدفع الرواتب خلال أسبوع بالاضافة الى تجديد الإقامات للعمالة المنتهية إقامتها ودفع الغرامات عن العمالة لأنها الجهة المسؤولة عن عدم تجديد الإقامة. وتمنى ان تلتزم الشركة فيما تم الاتفاق عليه لأنهم لا يريدون السلبية.

جانب من العمال المضربين

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

عائلة الصقر السعدون

تنعى ببالغ الحزن والأسى

فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

ربيحه كريم السعدون

زوجة / جاسم محمد الصقر السعدون

وقد ووري جثمانها الثرى أمس في مقبرة الصليبخات

تقبل التعازي

للرجال: النزهة - قطعة ٢ - شارع قريش - جادة ٢٦ - منزل ١

منزل الدكتور مبارك العبيدي - ت: ٩٧٥٣٩٣٣٠ - ٩٧٤٠٢٥٦٤

للنساء: العمرية - قطعة ٤ - شارع ٤ - منزل ٢٥ - ت: ٢٤٧١٤٨٦١

انا لله وانا اليه راجعون